أثر سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الزراعي على

متغيرات اقتصادية زراعية (حالة دراسية في دول نامية مختارة) ١٩٩٤ – ٢٠١٦

د . عقبة محمد نوري الاغا م.م . رحال صبحي قاسم

جامعة الموصل / كلية الزراعة والغابات

الخلاصة

لقد حظي الأدب الاقتصادي التجريبي بعدد كبير من الدراسات التي اهتمت بتحليل العلاقة السببية بين استخدام سياسة الاستثمارات الاجنبية المباشرة (FDI) وبين النمو الاقتصادي وذلك باستخدام كل من النماذج الكلاسيكية الحديثة في النمو الاقتصادي ، او باستخدام نماذج النمو الحديثة وذلك من خلال دراسة محددات النمو الاقتصادي .الا أن معظم الدراسات و البحوث إن لم تكن جميعها قد اغفلت اثر سياسة الاستثمارات الاجنبية المباشرة على متغيرات اقتصادية قطاعية ، وبما ان معظم الدول النامية هي في الاصل دول زراعية تعاني من تخلف القطاع الزراعي فيها ، لذا فان تطوير هذه الدول لابد و ان يكون من خلال تطوير القطاع الزراعي ، وبما انها تعاني ايضاً من اتساع الفجوة بين مدخراتها المحلية و بين احتياجاتها الاستثمارية بسبب ندرة راس المال فيها لذا فان سياسة الاستثمار الاجنبي المباشر قد تكون المفتاح الذهبي لنمو اقتصادياتها عن طريق زيادة معدلات نمو القطاع الزراعي . و من اجل اثبات هذه الفكرة فان البحث استهدف قياس اثر سياسة الاستثمار الاجنبي المباشر في الزراعة على متغيرات اقتصادية زراعية في عينة مختارة من الدول العربية يشكل القطاع الزراعي فيها نسبة مهمة من الناتج القومي بسبب كونها دول غير نفطية وان كانت ايرادات النفط تشكل نسبة من الدخل القومي ، إلا انها نسبة غير كبيره بالمقارنة مع الدول النفطية كما هو الحال في مصر .وللتحقق من هدف البحث تم الاعتماد على سلسلة زمنية امدها (٢٦) سنة و باستخدام طريقة المربعات الصغرى ، و تتلخص اهم نتائج البحث بصورة عامة الى وجود اثار معنوية لسياسة الاستثمار الاجنبي في الزراعة على متغيرات اقتصادية متنوعة ، مما يتوجب على الدول النامية الاهتمام بتطوير البيئة الاستثمارية بهدف اجتذاب المزيد من تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة لزيادة معدلات النمو في القطاع الزراعي ، ومن ثم زيادة معدلات النمو الاقتصادي فيها.

الكلمات الدالة **:** استثمار الأجنبي ، دول نامية ، قطاع الزراعي

المقدمة :

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر احد المفاتيح الأساسية لزيادة النمو الاقتصادي ورفع كفاءته من خلال انعكاسه في تطوير قدرات الأفراد وامتصاص البطالة وتعزيز الموجودات المالية في الدول المضيفة في جميع القطاعات ولاسيما في القطاع الزراعي على وجه الخصوص فضلاً عن مساهمة الجادة في زيادة عوامل الإنتاج وتحسين وتطوير كفاءات القوى العاملة ونقل التطور التكنولوجي وزيادة المدخرات والاستثمارات المحلية .

أهميةالبحث :

ومن هنا تأتي أهمية هذا البحث في الاهتمام بموضوع الاستثمارات الأجنبيةكإحدى الحلول الرخيصة والأمينة لمشاكل الدول النامية التي تعاني من البطالة والفقر وانخفاض في الرفاهية نتيجة لانخفاض في الاستهلاك وانخفاض النمو الاقتصادي الناتج عن انخفاض الانتاج في جميع قطاعات الاقتصاد الوطني ولاسيما في القطاع الزراعي فضلاً عن تخلف التنمية الاقتصادية وتدهور قطاع التصدير من حيث الكفاءة مقارنة بنظيراتها من الدول الأخرى .

هدف البحث :

يهدف البحث إلى دراسة وتحليل العوامل المحددة للاستثمار الأجنبيوأثره على النمو الاقتصادي في القطاع الزراعي في الدول النامية من خلال الإطار النظري .

مشكلة البحث :

تتلخص مشكلة البحث بعدم كفاية وتخلف الموارد المحلية لتمويل مشاريع وخطط التنمية الاقتصادية الزراعية في الدول النامية فضلاً عن انتشار الفقر وارتفاع معدلات البطالة في هذه الدول .

منهجية البحث :

اقتصر أسلوب البحث على الأطر والدراسات النظرية وكذلك التحليلات النظرية لمشكلة البحث من اجل فهم العلاقة والآثار والمحددات بين الاستثمارات الأجنبية والنمو الاقتصادي للقطاع الزراعي ومدى مساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في حل بعض المشاكل الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية .

مفهوم الاستثمار الأجنبي :

لم تحظى فكر الاستثمار الأجنبي بالعناية كافية فحسب بل إنها كانت من أكثر المواضيع أثاره وجدلاً في المدارس الاقتصادية المختلفة حيث تباينت الأفكاروالآراء حول الاستثمار الأجنبي وذلك لتعدد مصادره وأشكاله وأثاره في الأقطارالمضيفةله . فقد عرفه البعض انه انتقال لرؤوس الأموال بين بلدين بقصد توظيفها في عمليات اقتصادية(السامرائي، 2006) كما عرف على المقدار الذي يستثمره مواطنو بلد ما في مؤسسه أجنبية يكون لهم السيطرة عليه (Hymer ,1973) . في حين عرفته منظم التنمية والتعاون الاقتصادي على انه ذلك الاستثمار الذي يتضمن وجود علاقة طويلة الأجل بين شركة في الدولة الأم

{الدولة التي تنتمي إليها الشركة المستثمرة } وشركة تابعه لدول أخرى(OECD,2000) كما عرفه بريتان على انه الاستثمار الذي يستلزم السيطرة أو الإشراف على المشروع حيث يأخذ شكل تكوين مؤسسة من قبل المستثمر الأجنبي وحده أو بالمشاركة سواء المتساوية أو غير المتساوية مع رأس المال الوطني (يرثان ,1970) . وصف الاستثمار الأجنبي على انه تدفق بالإقراضأو زيادة في نسبة التملك لأي شركة في أي قطر أجنبي بحيث تشكل الحصص ريعا للقطر الأجنبي المستثمر النسبة الأكبر من إجمالي ملكية تلك المؤسسة (Lindert,1998) . في حين عرفته الأمم المتحدة للتجارة والتنمية آليونكناد على انه توظيف أموالأجنبية في موجودات رأسمالية ثابتة في قطر معين . وانه استثمار ينطوي على علاقة طويلة الأجل تعكس منفقة مستثمره في قطر أخر يكون له الحق في إدارةموجودات والرقابة عليها من القطر الأجنبي أو من بلد الإقامة (UNCTAD,2000)

أولاً : الاستثمار الأجنبي المباشر:

ويقصد بالاستثمار الأجنبي المباشر على انه حصة ثابتة للمستثمر المقيم في اقتصاد ما في مشروع مقام في اقتصاد أخر . وذلك وفقاً للمعيار الذي وضعة صندوق النقدي الدولي حيث يكون الاستثمار مباشراً حتما يمتلك المستثمر الأجنبي10% أو أكثر من رأسمال إحدى مؤسسات الإنتاج وتكون هذه الحصة كافية لإعطاء المستثمر رأياً في إدارة تلك المؤسسةويتميز هذا الاستثمار على انه ليس فقط تدفقات مالية بل ربحا يكون عبارة عن تحركات رأس المال على شكل آلات وتكنولوجيا ومعرفة ومهارات .

ويتخذ الاستثمار الأجنبي المباشر عدة أشكال منها:

١. الاستثمار الثنائي :

وهو من أكثر الأشكال شيوعاً في الدول النامية حيث يشارك المستثمر المحلي سواء كان قطاع خاص أو حكومي أو الاثنين معاً المستثمر الأجنبي في ملكية المشروعات الاقتصادية المقامة على اراضيه . وبالتالي يشاركه في قرارات الإدارة ، ومن خلال هذه المشاركة يمكن تقليل المخاطر السياسية التي قد يتعرض لها المستثمر الأجنبي من تأميم ومصادره فضلاً عن تحقيق الأعباء المالية التي يتحملها اقتصاد البلد المضيف .

٢.الاستثمار في صورة شركات متعددة الجنسيات :

حيث تعد هذه الشركات من أهمأنواع الاستثمار والمحرك الرئيسي له ولها فروع متعددة تمتد إلى عدة دول مختلفة وتتميز بكبر حجم إنتاجهاوتنوعه ، وباحتكارها لأحدث أساليب التكنولوجيا وتكون مركزها الرئيسي في البلد الإم (محمد ، 2005)

دوافع الاستثمار الأجنبي :

إن لجوء المستثمر ، سواء كان شخصاً طبيعياً أو معنوياً ، إلى استثمار أمواله أو خبرته الفنية والتكنولوجية ، عبر الحدود الوطنية إنما يرجع في حقيقته إلى توافر مناخ ملائم للاستثمار في الدول التي يتوجه إليها . وينصرف تعبير (مناخ الاستثمار)بصفة عامة إلى مجمل الأوضاع القانونية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية المكونة للبنية التي تتم فيها عملية الاستثمار . وهي عناصر متداخلة ومترابطة تؤثر في بعضها البعض وتخلق بالتفاعل مرة وبالتداعي مرة أخرى أوضاعاً جديدة بمعطيات مختلفة تترجم في محصلتها إلى عوامل جذب أو نوازع طرد لرأس المال . بعبارة أخرى إن هذه العناصر مجتمعة يمكن أن

تشكل دافعاً للإقبال على الاستثمار في دولة معينة أو عاملاً للانصراف عنه في تلك الدولة .لذلك ينبغي على الدولة التي ترغب في اجتذاب رأس المال الخارجي إليها أن تأخذ تلك العوامل مجتمعة بعين الاعتبار وأن لا تقتصر على بعضها دون البعض الآخر. ولإيضاح هذه الحقيقة نعرض بالتتابع كل عامل من هذه العوامل .

العوامل الاقتصادية (Les Elements economiques)

يمكن حصر العوامل الاقتصادية وعلى الرغم من كثرتها واختلافها في ما يلي :

١-طبيعة النشاط الاقتصادي والتجاري .

تلعب طبيعة النشاط الاقتصادي والتجاري دوراً مهماً في دفع المستثمر إلى مزاولة نشاطه عبر الحدود الوطنية . إذ إن هناك بعض أنماط النشاط السريعة التلف التي تستلزم ضرورة قيام المنتج ، ولعرض تلاقي الإخفاق ، بالبحث عن أسواق استهلاك ملائمة ونقل وحداته الإنتاجية والتسويقية أو رأسمال معين إليها ومباشرة الإنتاج فيها .

٢-السعي إلى زيادة عوائد المشروع .

إن الهدف الأول الذي يسعى إليه المشروع الاقتصادي هو ديمومة المشروع التجاري الذي يتولى إدارته . ولا يتم ذلك إلا من خلال نجاح المشروع في الحفاظ على تحقيق مستوى معين من العوائد (تحقيق ربح ملائم) ، وللوصول إلى هذا الهدف فإن المستثمر يبحث عن السبل المختلفة التي تؤدي إلى زيادة أرباحه .

من هذا المنطلق فقد اتجهت الشركات التجارية المختلفة إلى الاستثمار في دول أخرى سعياً وراء تحقيق الأرباح من خلال الإنتاج بنفقة أقل مستندة ومعتمدة على اختلاف درجات نمو الاقتصاديات الوطنية المتنوعة ، وعلى تكاليف الإنتاج في الدول الأخرى .ويتجسد ذلك مثلاً بتفاوت أجرة العمل بين الدول المصدرة للاستثمار (القوية اقتصادياً) التي تعاني من ندرة في العمالة وارتفاع أجرها ، وبين الدول الضعيفة اقتصادياً والتي تكون غالباً بحاجة إلى رأسمال وافد ، والتي تتوافر فيها العمالة المنخفضة الأجر .

الرغبة في النمو والتوسع .

لا يعد تحقيق العوائد العامل الكافي وحدة في استقطاب الاستثمار الأجنبي . بل إن من عوامل جلب هذا الاستثمار الأخرى التي تؤدي دوراً مهماً في قيامه ، هو السعي نحو تطوير الاستغلال التجاري والحصول على أكبر قدر ممكن من الأسواق، فعجز السواق الوطنية عن تحقيق أهداف المشروع التجاري الاستثماري في النمو والتوسع يؤدي بالضرورة إلى التوجه نحو الاستثمار الخارجي والبحث عن منافذ عبر الحدود الوطنية .

٤-التخفيف من مخاطر الاعتماد على سوق اقتصادية واحدة .

من عوامل الاستثمار التجاري غير الوطني الأخرى ، هو التخفيف من مخاطر الاعتماد على سوق اقتصادية واحدة . فرأس المال الأجنبي يحاول وقدر الإمكان توزيع استثماراته في دول وأسواق مختلفة كي يحد من الانعكاسات السلبية للأزمات الاقتصادية التي قد تتعرض لها السوق الواحدة . ويلمس ذلك بوضوح في اتجاه أغلب شركات الاستثمار التجاري الكبرى نحو إنشاء فروع لها في دول أخرى نامية كانت أم غير نامية .(السيد ، 1968)

٥-احتواء المعرفة الفنية والعلمية .

لا بد من الإشارةأيضاً إلى أن التقدم العلمي والتقني يساهم بصورة أو بأخرى في استقطاب الاستثمار الأجنبي . إذ إنه من غير المتطور الحصول على التقنية (Savoir-faire) وإنتاجها دون مساهمة أو مشاركة من يملك أسرار التقنية . ولعرض الوصول إلى هذا الهدف تعمد الدول النامية على وجه الخصوص إلى اعتماد صيغة التعاون العلمي الذي يتجسد عموماً بعقود استثمار تنصب على البحث والتطوير ثم الإنتاج مع مؤسسات وشركات الدول المتقدمة التي لا تتردد عموماً في نقل معطيات قدراتها العلمية ، وبمقابل عوض ، إلى الدول النامية . وبهذه الصورة تتعاظم أبعاد الاستثمار الأجنبي .

٦-قيود التجارة الخارجية .

تضع كثير من الدول ، ولا سيما النامية منها ، بعض القيود على عمليات الاستيراد والتصدير . بهدف حماية منتجاتها الوطنية من منافسة السلع الأجنبية والحصول على موارد إضافية للخزانة العامة . والأمثل على ذلك فرض الرسوم الجمركية على السلع المستوردة أو وضع حد أقصى لكمية السلع الأجنبية التي يسمح باستيرادها ، أو فرض سلسلة من الإجراءات الإدارية بهدف التقليل من استيراد السلع الأجنبية . ومن شأن هذه الإجراءات فسح المجال أمام رأس المال الأجنبي لتخطي هذه الحواجز من خلال إنشاء وحدات إنتاجية له في تلك الدول التي تطبق مثل هذه الأساليب التقليدية .

٧-السياسة الاقتصادية للدول المتقدمة .

تهتم الدول المتقدمة اقتصادياً بتشجيع شركاتها على الاستثمار في الخارج باعتبار أن هذا الاستثمار يعود بفوائد عديدة على اقتصادها الوطني . إذ إنه يؤدي إلى فتح أسواق جديدة أمامها وزيادة حجم تجارتها الدولية وتأمين حصولها على المواد الخام بأسعار معتدلة مما يؤدي في نهايته إلى تحسين وضعها الاقتصادي وزيادة دورها في الحياة التجارية الدولية .

العوامل القانونية . (Les Elements juridiques)

تؤدي العوامل القانونية دوراً متميزاً في استقطاب الاستثمار الأجنبي ونموه وتطوره . ذلك أن المستثمر غير الوطني ، فرداً كان أم شركة ، لن يقدم على الاستثمار خارج حدود دولته إلاّ إذا توافرت له الحماية القانونية الكافية .وتعني تشريعات وقوانين الاستثمار ، وطنية كانت أم دولية ، بدور مهم في توفير الحماية القانونية والضمان الكافي لدفع المستثمر الأجنبي إلى استثمار أمواله وخبرته الفنية والعملية في الدول الأخرى ، بشكل لا يؤدي إلى الإضرار بالاقتصاد الوطني للدولة المستقطبة للاستثمار . ويتجسد ذلك عموماً من خلال تنظيم قانوني متكامل قدر الإمكان لهذا النمط من الاستثمار . أن قرار الاستثمار في دولة معينة لا يعتمد فقط على مجرد تمتعه ببعض المزايا ولكن على المنهج القانوني الذي تعامل بيه الدولة الاستثمار الأجنبي الوافد إليها . لذلك فإن الدول المختلفة ، المتقدمة والنامية ، تعمل على إصدار قوانين وتشريعات داخلية لتنظيم مختلف أوجه هذا الاستثمار .

ويلاحظ هذا الاتجاه بشكل واضح في دول أوروبا الغربية وخصوصاً بعد نهاية الحرب العالمية الثانية . فقد سعت تلك الدول إلى جذب رؤوس الأموال الأمريكية لكي تعمل على بناء ما دمرته الحرب ، وكانت وسيلتها في ذلك إصدار التشريعات التي تشجع الاستثمار وتعطي لرأس المال الأجنبي بعض الضمانات القانونية والمزايا الاقتصادية . كما يلاحظ هذا الاتجاه أيضاً في الدول العربية ، التي أصدرت الكثير منها تشريعات لتشجيع الاستثمار غير الوطني فيها ، كما هو الحال في مصر والسعودية وسوريا واليمن والأردن وقطر وليبيا والسودان . ويجب أن ينطوي تشريع الاستثمار على كيفية ممارسة الدولة لحقها في الرقابة على الاستثمار الأجنبي الوافد إليها . ذلك أن تشجيع هذا النمط من الاستثمار لايعني إطلاق الحرية له بغير حدود ، وإنما يجب أن يتم في حدود معينة وبهدف التوصل إلى نتائج محددة لا يجوز السماح بتجاوزها . إذ إن الفوائد التي يجنيها الاقتصاد الوطني من الاستثمار الأجنبي القادم إليه ليست هي الاعتبار الوحيد في هذا الخصوص ، وإنما ينبغي على الدولة المستقطبة لرأس المال أن تراعي أمنها وسلامتها الاقتصادية وأن لا تسمح لرأس المال الأجنبي بالمساس بهما أو السيطرة على ثرواتها الاقتصادية الوطنية أو إحلال منافسة غير متكافئة أو غير مرغوب فيها مع رأس المال الوطني أو الخيرات أو الأيدي العاملة الوطنية .

العوامل السياسية والاجتماعية :

إن الاستقرار السياسي وعلى الرغم من أنه أثار جدل بين الباحثين حول درجة أهميته في قرار الاستثمار عبر الحدود الوطنية ، إلاأن هناك إجماعاً على أهميته بوصفه دولة ما إلا إذا اطمأن إلى استقرار الأوضاع السياسية فيها . فرأس المال الأجنبي يبحث بطبيعة عن الأمان والاستقرار ولا يمكنه أن يقوم بالاستثمار في ظل أجواء تسودها الأزمات المختلفة . فكلما كان الواقع السياسي مستقراً كلما كانت فرص الاستثمار وانتقال رؤوس الأموال بين الدول ،كبيرة ويسيرة . لذلك فإن الانفراج السياسي الذي عرفته دول الشرق والغرب إثر اتفاقيات الحد من الأسلحة الذرية والنووية عام 1957 أدى بصورة لا ترقى إلى الشك إلى زيادة

الاستثمار التجاري بين شتى الدول دونما تمييز . من جانب آخر ، فإن الاستقرار السياسي في الدولة التي ترغب في جذب الاستثمار الأجنبي ، يعد عاملاً فاعلاً في تشجيع هذا الاستثمار على الإقبال والمساهمة في تنمية اقتصاديات تلك الدولة .

أما العوامل الاجتماعية فتنعكس بما لدى جمهور المستهلكين في بلد ما من تفضيل للمنتج الوطني على غيره . وبهذا المفهوم الميسر ، قد تؤدي هذه العوامل دوراً إيجابية في استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية ، من خلال إنشاءوحدات إنتاجية في البلد المستورد لهذه الأموال .(السامرائي ، 2006)

الإطار النظري لأثر سياسات الاستثمار الاجنبي المباشر على متغيرات اقتصادية

١-أثر النمو الاقتصادي على الحد من الفقر :

إن وجود أثر غير مباشر موجب للاستثمارات الأجنبية المباشرة على الحد من الفقر يشترط وجود أثر موجب لهذه الاستثمارات على النمو الاقتصادي ، وبافتراض وجود أثر موجب للاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي ، فإن الأثر غير المباشر الموجب لهذه الاستثمارات على الحد من الفقر يعتمد على كيفية تأثير النمو الاقتصادي على الفقر ، ومن الناحية النظرية يؤثر النمو الاقتصادي على الفقر من خلال عدة قنوات (Hoa.2002) ومن هذه القنوات .

١- أن النمو الاقتصادي يمكنه التأثير على الفقر من خلال أثره على كل من الاستثمار والعمالة ، فمن ناحية جانب العرض ، طبقاً لمبدأ المعجل المرن Flexible Accelerator PrincipleThe ، فإن الزيادة في معدل نمو الناتج تكون مطلوبة لزيادة الاستثمار ، ومن ناحية جانب الطلب ، نتيجة لزيادة نمو الاقتصاد سوف يزيد الطلب على المنتجات القائمة أو ينشأ طلب على منتجات جديدة ، مما يؤدي بالتالي إلى زيادة الطلب على الاستثمار ، ونظراً لأن الاستثمار والابتكارالتكنولوجي من العوامل الرئيسية التي يترتب عليها زيادة فرص العمل وزيادة دخول العاملين ، فإن الفقر سوف يقل .إن النمو الاقتصادي سوف يحسن الموازنات (القومية والمحلية) ، مما يؤدي بالتالي إلى الآتي :

أ. زيادة الإنفاق الحكومي (القومي والمحلي) على البرامج الاجتماعية التي تستهدف بشكل مباشر حالة الفقراء .

ب. زيادة الاستثمار العام في البنية الأساسية خصوصاً في المناطق الفقيرة . وهذا سوف يخلق وظائف أكثر للفقراء المحليين ، بالإضافة إلى تحسين بيئة حياتهم.

ومن ناحية أخرى ، توجد ثلاثة قنوات للنمو الاقتصادي لصالح الفقراء Pro – Poor Growth هي (Ohno , 2003) .

١. القناة المباشرة Direct Chanel :

وتعني هذه القناة أن النمو الاقتصادي يؤثر على الفقراء بشكل مباشر من خلال الآتي : برامج الإنفاق على الرعاية الصحية والتعليم وبناء الطرق في المناطق أليفية الفقيرة ، فرص العمل في المناطق الفقيرة ، التنمية .

٢. قناة السوق Market Chanel :

وتعني هذه القناة أن النمو الاقتصادي يساعد الفقراء من خلال الروابط الاقتصادية مثل : هجرة العمالة بين القطاعات والأقاليم ، زيادة الطلب على المنتجات ، إعادة الاستثمار

٣. قناة السياسات Policy Chanel :

وتكمل هذه القناة قناة السوق . حيث توجه عملية التنمية الاقتصادية نحو المزيد من المساواة من خلال الآتي : دعم السعر والضرائب الإعانات ، الاستثمار العام والبنية الأساسية ، تمويل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر ، إعداد سياسات مثلى في كافة المجالات منها التجارة والاستثمار والتمويل ، إطار قانوني لصالح الفقراء .

إن النمو الاقتصادي المرتفع يؤدي إلى تحقيق زيادة مستدامة في القدرة الإنتاجية، مما يؤدي بالتالي إلى زيادة فرص العمالة مع ارتفاع الإنتاجية بالشكل الذي يسمح للعاطلين / أو الفقراء من زيادة دخولهم سواء في الوظائف القائمة أو في وظائف جديدة تتطلب مستويات مرتفعة من المهارة ، ويترتب على زيادة دخول الفقراء حدوث تخفيض في مستوى الفقر ، وهو ما يؤدي بدوره إلى زيادة الإنفاق على كل من الرعاية الصحية والتعليم وتكوين المهارات ، مما يؤدي بالتالي إلى زيادة القدرة الإنتاجية للعمالة في المستقبل ، الأمر الذي يخلق الشروط الضرورية لتحقيق مستويات مرتفعة من النمو الاقتصادي ، وهو ما يكمل الحلقة المفرغة للعلاقة النمو الاقتصادي والحد من الفقر

اثر الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الزراعي ومن ثم على النمو الاقتصادي .

يترك الاستثمار الأجنبي اثأراً ايجابية على النمو الاقتصادي من خلال تأثيره في العديد من المتغيرات الاقتصادية المهمة ومنها .

أولاً : اثر الاستثمار الأجنبية المباشرة في القطاع الزراعي معدلات تكوين رأس المال .

نظراً لكون معظم الدول النامية تعاني من ندرة رأس المال اللازم لتحقيق التنمية الاقتصادية وذلك بسبب انخفاض دخلها القومي في السنوات السابقة نتيجة للأساليب التقليدية المتبعه في الزراعة مما تسبب في انخفاض معدلات الادخار فيها . ونظراً لارتفاع تكاليف القروض الخارجية وصعوبة تيسرها لذا تلجأ الدول النامية إلى الاستعانة بمشاركة الشركات الأجنبية من اجل تكوين وتمويل المشاريع الاستثمارية في البلد عن طريق الموارد المالية للشركات الأجنبية التي لها القدرة على تنويع محافظها الاستثمارية بما يقلل من مخاطر الاستثمار ومن ثم التكاليف مقارنة بالشركات المحلية والمستثمرين المحلين . بالإضافة إلى ذلك فأن الاستثمار الأجنبي فضلاً عن إضافتهإلى موارد التمويل الأجنبية للاقتصاد فأنه يعد أكثر استقراريه من أشكال التمويل الأخرىانه يكون مبنياً على نظره بعيدة المدى للسوق المحلية وإمكانية نموها بما يتلائم مع الأسواق العالمية (مبروك ، 2007,) .

ثانياً : اثر الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الزراعي و انعكاسه على تحسين ميزان المدفوعات .

يمكن أن يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الزراعي على تحسين ميزان المدفوعات الدولة النامية وذلك في أكثر من اتجاه منها .

أ-أن تدفق رؤوس الأموالالأجنبية تترك أثار ايجابية على ميزان المدفوعات في الدولة النامية من خلال لجوء هذه الشركات إلى بيع عملاتها الأجنبية في هذه الدولة النامية وشراء العملة الوطنية لتمويل مدفوعاتها

المحلية ، مما يؤدي ذلك إلى التخفيض من شحه النقد الأجنبي في حال توجيه الاستثمار الأجنبية إحلالها محل الاستيرادات (جميل ,2001) وهذا يؤدي إلى تحسين ميزان المدفوعات من خلال تقليل الاستيرادات .

ب-كما يمكن رؤية اثر الاستثمار الأجنبيالمباشر في القطاع الزراعي بوضوح أكثر على ميزان المدفوعات من خلال مساهمة في زيادة الانتاج الزراعي ومن ثم تقليل الاستيرادات الزراعية و كذلك زيادة حجم الصادرات(المغربي ، 2011).

نظراً لما تمتلكه هذه الشركات الأجنبية من خبرات معرفيه بالأسواق العالمية وكذلك من إمكانيات زيادة الإنتاج بنوعيات ذات مواصفات عالمية .

ثالثاً : اثر الاستثمار الأجنبي المباشر في الزراعة على سعر صرف العملة المحلية .

أن زيادة تدفقات رؤوس الأموالالأجنبية على البلد وزيادة الطلب على العملة المحلية يؤدي إلى رفع سعر صرف العملة المحلية تجاه العملات الأجنبية مما يؤدي إلى انخفاض أسعار الاستيرادات و لاسيما من السلع الرأسمالية الضرورية لعملية التنمية الاقتصادية وكذلك أسعار السلع الغذائية المستوردة مما يؤدي الى زيادة رفاهية أبناء الشعب ولا سيما في المدى القصير.

رابعاً : اثر الاستثمار الأجنبي في التنمية الاقتصادية .

يؤدي الاستثمار الأجنبي الى زيادة تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية من خلال توفير الأموال اللازمة لتوظيفها في برامج التنمية الاقتصادية للبلد ، مما يؤدي إلى تقليل الفجوة بين الاستثمارات والادخارات في البلد وبالتالي يؤدي إلى رفع مستوى الرفاهية لسكان البلد من خلال زيادة حجم الدخل بمعدل يزيد عن زيادة حجم السكان (جميل , 2001) .

خامساً : اثر الاستثمار الأجنبي المباشر في الزراعة على العمالة .

نظراً لكون البطالة هي مشكلة عالمية تعاني منها جميع الدول دون استثناء إلا أن الدول النامية غالباً ما تتفاقم هذه المشكلة فيها حيث تصل معدلات البطالة إلى نسب كبيره جداً بسبب انخفاض الطلب المحلي الفعال على السلع والخدمات نتيجة لانخفاض الدخول فضلاً عن سيادة حالة البطالة المقنعة في القطاع الزراعي مما ادى الى انخفاض الانتاجية الحدية للعمال الزراعيين ، لذا فأن الاستثمار الأجنبي المباشر في الزراعة يمكن أن يساعد على مشكلة البطالة من خلال تطوير كفاءة العمال و زيادة الانتاجية الحدية للعامل وبالتالي زيادة الأرباح المزرعية مما يشجع فرص زيادة الاستثمارات الزراعية و بالتالي زيادة فرص العمل كما تعمل الشركات الاجنبية على زيادة فرص العمل في الدول المضيفة للشركات الأجنبية ،و ذلك من خلال عدة آلياتأوأساليب لتوفير فرص العمل ومن هذه الآلياتأوالأساليب هي .

أ-تقوم مؤسسات الاستثمار الأجنبي بتوظيف الأفراد عملياتهم المحلية .
ب-توليد فرص العمل من بناء المنشأة ذات الروابط الأمامية والخلفية بين أوجه النشاط الاقتصادي المختلفة في الدول .
ج-قيام الشركات الأجنبية برفع الضرائب على الأرباح المتحققة مما يزيد من عوائد الدولة ومن ثم من قدرتها على القيام بالمشاريع الإنتاجية والخدمية في البلد .

سادساً : اثر الاستثمار الأجنبي على التطور التكنولوجي .

يؤدي الاستثمار الأجنبيإلىإدخال التكنولوجيا الحديثة في العمليات الإنتاجيةللدولة النامية من خلال الشركات الأجنبية المستثمرة في الدول النامية (Holding ,Tomisik , 2000) .

فضلاً عن ذلك فأن هذه الشركات سوف توفر الخبرة والتعليم الرخيص أو شبه المجاني للكوادر المحلية في التعامل مع هذه التكنولوجيا ومن ثم زيادة مهاراتها الإنتاجية . بحيث تكون هذه الكوادر القاعدة الأساسية لزيادة الكوادر الوطنية المدربة على التكنولوجيا الحديثة .

النتائج والمناقشة

أساليب القياس الاقتصادي لسياسات الاستثمار الاجنبي المباشر في الزراعة و اثاره على متغيرات اقتصادية زراعية رئيسية في اقتصاديات عينة من الدول العربية: في البدء و كخطوه اولى لتحليل النماذج الاقتصادية القياسية سنعطي توضيحاً واضحاً لكل نموذج قياسي لان مرحلة توصيف النموذج (Specification Stage) تعد من أهم مراحل بناء النموذج وأصعبها . وذلك من خلال تحديد سليم للمتغيرات التي يشتمل عليها النموذج بحيث تتفق و المفاهيم الاقتصادية ، او التي يجب استبعادها منه ، و عليه عند توصيف النموذج يتطلب الامر الاعتماد على النظرية الاقتصادية في تحديد العلاقة بين المتغير المعتمد و المتغير المستقل

جدول (١) المؤشرات التحليلية لأثر سياسة الاستثمار الاجنبي المباشر

في الزراعة على الناتج الزراعي في دول عينة البحث .

صيغة النموذج	D .W	F	R^2	adjR^2	β_1	β_0	الدولة
دبل لوغارتمية	٠,٤٢٢	١٤,٢٣	%٣٧,٢	%٣٤,٦	٠,١٩٧ ٣,٧٧	٠,٧٠٢ ١,٧٦	مصر T
شبه لوغارتمية من جهة اليسار	٠,٤٥٧	١٠,١٠	%٢٩,٦	%٢٦,٧	٠,٠٠٠٣٧٤ ٣,١٨	٠,١٢٥٣ ٠,٧٠	الاردن T
شبه لوغارتمية من جهة اليسار	١,٤٣٠	٣٠,٦٧	٥٦,١ %	٥٤,٣ %	٠,٠٠٠٣٥٧ ٥,٥٤	٢,٣٥ ١٨,٤٦	المغرب T
شبه لوغارتمية من جهة اليمين	١,٠١٢	٢٧,٤٣	٥٣,٣ %	٥١,٤ %	٤٣,٠٠٨ ٨,٢١٢	١٨٤ـ ٥٥,١٨	تونس T

من الجدول (١) يتبين انه تم اتباع صيغ مختلفة لتحليل اثر سياسة الاستثمار الاجنبي المباشر في الزراعة على الناتج الزراعي في دول عينة البحث من اجل الحصول على افضل توفيق ممكن للعلاقة بين المتغير المستقل و الذي يمثل الاستثمار الاجنبي المباشر في الزراعة مع المتغير المعتمد و الذي يمثل الناتج الزراعي الاجمالي في دول عينة البحث . ولقد كانت هذه الصيغ تشير الى معنوية العلاقة بين المتغير

المستقل و المتغير المعتمد ، حيث بلغة قيم (F) المحسوبة بين (١٠,١٠) كأقل قيمه في نموذج الاردن و (٣٠,٦٧) كأكبر قيمه في نموذج المغرب وهي أكبر من قيم نظيراتها الجدولية عند مستوى معنويه (٠,٠٥) . في حين ان معامل التحديد (R^2) قد بلغت بين (٤٢,٥%) في نموذج مصر، وبين (٨٢%)

في نموذج الاردن وهذا يدل على ان المتغير المستقل كان يفسر نسبه مهمة من التأثيرات التي تقع على المتغير المعتمد .

ولقد كانت قيم (T) المحسوبة اكبر من قيم (t) الجدولية ، وذات قيم موجبة . وهذا يدل على ان الاستثمار الاجنبي المباشر في الزراعة كان يؤثر تأثيراً ايجابياً و قوياً على الناتج الزراعي في دول عينة البحث . وهذا ينطبق مع فروض النظرية الاقتصادية ، حيث ان زيادة الاستثمارات الاجنبية لمباشرة في القطاع الزراعي يؤدي الى اعادة تخصيص الموارد الزراعية وفق المنافع الحدية لها مما يؤدي الى زيادة الناتج الزراعي في فترة لاحقة وذلك من خلال إعادة التركيبة المحصولية في القطاع الزراعي باتجاه زيادة انتاج الناتج ذات الربحية الاعلى . كما إن اختبار دربن واطسن (D.W) اشار الى وجود مشكلة ارتباط ذاتي موجب في ثلاث نماذج (مصر ، الاردن ، تونس) في حين وقعت قيمة دربن واطسن في نموذج المغرب في المنطقة الحرجة ، الا ان هذا لا يؤثر لان النماذج لا تستخدم لأغراض التنبؤ المستقبلي .

جدول (٢) المؤشرات التحليلية للاستثمار الاجنبي المباشر في الزراعة على الصادرات الغذاء و الاسماك الزراعية في دول عينة البحث .

صيغة النموذج	D . W	F	R^2	adjR^2	β_1	β_0	الدولة
دبل لوغارتمية	1.133	23.72	49.7%	47.6%	0.372 4.87	10.4 17.88	مصر T
دبل لوغارتمية	0.760	69.75	74.4%	73.3%	0.198 8.35	11.6 77.91	الاردن T
شبه لوغارتمية من جهة اليسار	1.424	38.77	61.8%	60.2%	0.00021 6.23	13.6 203.2	المغرب T
دبل لوغارتمية	1.463	27.43	53.3%	51.4%	0.478 5.24	10.4 17.0	تونس T

من جدول(٢) وبعد إتباع صيغ مختلفة لتحليل اثر سياسة الاستثمار الاجنبي المباشر في الزراعة على الصادرات الزراعية من الغذاء و الاسماك لدول عينة البحث من اجل الحصول على افضل توفيق ممكن للعلاقة بين المتغير المستقل و الذي يمثل الاستثمار الاجنبي في الزراعة ، مع المتغير المعتمد و الذي يمثل قيمة الصادرات الزراعية من الغذاء المصنع و الاسماك . حيث كانت الصيغ تشير الى معنوية النماذج المحسوبة ، فقد تراوحت قيمة (F) المحسوبة من (23.72) الى (69.75) وهذه القيم كانت أكبر من قيم نظيراتها الجدولية مما يدل على ان سياسة الاستثمار الاجنبي المباشر قد شاركت بفعالية عالية في تطوير الصناعات الغذائية و لا سيما في الاردن ، و كذلك في زيادة و تطوير قدرات دول عينة البحث في مجال يد الاسماك و لاسيما في كل من (مصر ، المغرب ، تونس) ، وكذلك مصائد الاسماك الاردنية في البحر

الاحمر مما أدى الى زيادة صادرات دول عينة البحث من الغذاء المصنع و الاسماك .في حين تراوحت قيم معامل التحديد (R^2) بين (49.7) في مصر و بين (74.4) في الاردن وهذا يعني ان المتغير المستقل

يشكل تأثير مهم في زيادة الصادرات من الغذاء المصنع والاسماك فيدول عينة البحث ، وهذا ماكدته قيم (T) المحسوبة للنماذج اعلاه حيث كانت اكبر من قيم (t) الجدولية .كما أن قيم دربن واطسن أشارت إلى أن نموذج تونس تقع في منطقة القبول ، اي خلو النموذج من حالة الارتباط الذاتي . في حين وقعت قيم كل من (مصر و المغرب) في منطقة عدم التأكد ، كما وقعت قيمة دربن واطسن في منطقة الرفض الموجب لنموذج الاردن ، الا ان هذا لا يؤثر على النماذج لأنها لا تستخدم في التنبؤ المستقبلي .

جدول (٣) المؤشرات التحليلية لأثر سياسات الاستثمار الاجنبي المباشر في الزراعة على الاراضي الزراعية .

الدولة	β_0	β_1	adjR^2	R^2	F	D . W	صيغة النموذج
مصر T	2277 10.17	154 5.24	51.4%	53.3%	٢٧,٤٢	٠,٧٧٨	شبه لوغارتمية من جهة اليمين
الاردن T	6.97 759.64	-0.00002 -3.25	27.6%	30.5%	١٠,٥٣	١,٤٦٧	شبه لوغارتمية من جهة اليسار
المغرب T	31719.2 58.62	-178 -2.35	15.3%	18.7%	٥,٥٢	٠,٩٧٨	شبه لوغارتمية من جهة اليمين
تونس T	8.97 216.54	0.0319 5.18	50.8%	52.8%	٢٦,٨٥	٠,٧٦٥	دبل لوغارتمية

من جدول (٣) نلاحظ وبعد إتباع صيغ مختلفة للحصول على افضل توفيق ممكن للعلاقة بين المتغير المستقل والذي يمثل الاستثمار الاجنبي المباشر في الزراعة مع المتغير المعتمد والذي يمثل كمية الاراضي المستخدمة في الزراعة حيث كانت هذه الصيغ تشر الى معنوية النماذج ، حيث كانت قيمة (F) المحسوبة اكبر قيم نظيراتها الجدولية ، وهذا يدل على ان سياسات الاستثمار الاجنبي المباشر في الزراعة قد شاركت بفعالية عالية في زيادة مساحة الاراضي المزروعة في كل من (مصر ، تونس) نظرا لتوفر الظروف الطبيعية المناسبة لزيادة الانتاج الزراعي فيهما . فيما أثرت سياسة الاستثمار الاجنبي المباشر بشكل سلبي على المساحات المزروعة في كل من (الاردن و المغرب) وذلك لتركز سياسات الاستثمار الاجنبي المباشر في الزراعة على زيادة مشاريع البيوت الزجاجية و البلاستيكية و تكثيف الزراعة الراسية و الاعتماد فزيادة الانتاج الزراعي بشكل رئيسي على زيادة استخدام البذور المحسنة و المخصبات في البيوت الزجاجية ، و ذلك بسبب ندرة المياه في تلك الدولتين ، و مما ادى الى تقليص المساحات المزروعة فيهما هو تعرض الدولتين الى موجات من الجفاف و كذلك الى ظاهرة التصحر (زحف الصحراء نحو الاراضي الزراعية ، وهذا ما أكدته قيم (T) المحسوبة للمتغير المستقل في النماذج اعلاه حيث كانت أكبر من قيم نظيراتها الجدولية . كما ان قيم معامل التحديد كانت تشير الى ان المتغير المستقل كان يشكل تأثير مهم من اجمالي التأثيرات على المتغير المعتمد لجميع النماذج . كما ان اختبار دربن واطسن أشار الى ان نماذج كل

من (مصر ، المغرب ، تونس) تقع في منطقة الارتباط الذاتي الموجب ، إلا ان هذا لا يؤثر على النماذج لأنها لا تستخدم في التنبؤ المستقبلي ، في حين ان قيمة دربن واطسن لنموذج الاردن وقعت في منطقة القبول .

جدول (٤) المؤشرات التحليلية لأثر سياسة الاستثمار الأجنبي المباشر في الزراعة على عدد العمال الزراعين في دول عينة البحث .

صيغة النموذج	D . W	F	R^2	adjR^2	β_1	β_0	الدولة
الخطية	١,٠٦٩	٣٥,٢٢	%٥٩,٥	%٥٧,٨	٠,١٨٧ ٥,٩٣	٥١٠٧ ٣٢,٦٦	مصر T
دبل لوغارتمية	٠,٦٦٣	١٩,٢٢	%٤٤,٥	%٤٢,٢	٠,١٥٦ ٤,٣٨	٣,٥٧ ١٥,٧٣	الاردن T
لوغارتمية من جهة اليمين	١,٩٠١	٢٩,٥٤	%٥٥,٢	%٥٣,٣	١٩٦٧ ٥,٤٣	-11203 -4.33	المغرب T
خطية	٠,٧٦٥	٢٢,٧٢	%٤٨,٦	%٤٦,٥	-77.6 -4.77	١١٣١ ١٠,٣٤	تونس T

من جدول (٤) نلاحظ وبعد إتباع صيغ مختلفة من النماذج لتحليل أثر سياسة الاستثمار الاجنبي في الزراعة على عدد العمال الزراعيين في دول عينة البحث . تم الحصول على افضل توفيق ممكن للعلاقة بين المتغير المستقل المتمثل بالاستثمار الاجنبي المباشر في الزراعة و بين المتغير المعتمد الذي هو عدد العمال الزراعيين ، وهذا ما اكدته معنوية النماذج حيث كانت قيم (F) المحسوبة أكبر من قيم نظيراتها الجدولية . ومن خلال النماذج يتبين لنا ان سياسة الاستثمار الاجنبي المباشر في الزراعة قد زادت من فرص العمل للعمال الزراعيين في كل من (مصر و الاردن و المغرب) ، وربما كانت هذه السياسة مكثفة للعمل بحيث استخدمت للتخفيف من أثار البطالة في مجتمعات هذه الدول . إلا ان الاستثمار الاجنبي المباشر في الزراعة اتخذت منحنى آخر في تونس حيث عملت على ادخال المكائن و الوسائل المكثفة لراس المال مما أثر سلباً على عدد العمال المزعيين في تونس وهذا ما أكدته معنوية المتغير المستقل في النماذج اعلاه حيث كانت قيم (T) المحسوبة لكل من نماذج (مصر ، الاردن ، المغرب) موجبة و أكبر من قيمة نظيرتها الجدولية ، في حين كانت قيمة (T) المحسوبة في نموذج تونس أكبر من قيمة نظيرتها الجدولية

لكنها قيمة سالبة .أما بالنسبة لقيمة معامل التحديد (R^2)والذي يمثل نسبة تأثير لمتغير المستقل على

المتغير المعتمد فقد كانت في جميع النماذج اعلى من (٤٤%) مما يعني اهمية العلاقة بين المتغير المستقل وبين المتغير المعتمد . في حين أن قيم دربن واطسن فقد وقعت في منطقة القبول بالنسبة لنموذجي (مصر و المغرب) مما يعني خلو النموذجين من مشكلة الارتباط الذاتي . في حين وقعت قيم دربن واطسن في منطقة الرفض الموجب بالنسبة لنموذجي (الاردن و تونس) مما يعني وجود ارتباط ذاتي موجب في النموذجين ، ولكن هذا لا يؤثر لان النماذج لا تستخدم لأغراض التنبؤ المستقبلي .

جدول (٥) المؤشرات التحليلية لأثر سياسة الاستثمار الاجنبي المباشر في الزراعة على أجمالي الصادرات الزراعية .

صيغة النموذج	D . W	F	R^2	adjR^2	β_1	β_0	الدولة
دبل لوغارتمية	١,١٨٧	١٧,٧١	%٤٢,٥	%٤٠,١	٠,٣٢١٠٣ ٤,٢١	١١,٦٦١ ٢٠,٠٤	مصر T
دبل لوغارتمية	١,٠٣٧	١٠٩,٤٤	%٨٢	%٨١,٣	٠,٢٠١ ١٠,٤٦	١٢,٤ ١٠٢,٥٤	الاردن T
شبه لوغارتمية من جهة اليسار	١,٤٣٣	٣٨,٨٨	%٦١,٨	%٦٠,٢	٠,٠٠٠٢١١ ٦,٢٤	١٤,٣ ٢١٣,٢٥	المغرب T
دبل لوغارتمية	١,٥٤٧	٢٩,٠٩	%٥٤,٨	%٥٢,٩	٠,٤٨٢ ٥,٣٩	١١,١ ١٨,٤٦	تونس T

من الجدول(٥) وبعد أتباع صيغ مختلفة من النماذج لتحليل أثر سياسة الاستثمار الاجنبي المباشر في الزراعة على اجمالي الصادرات الزراعية في دول عينة البحث ، تم الحصول على أفضل توفيق ممكن للعلاقة بين المتغير المستقل و المتغير المعتمد الذي يمثل اجمالي الصادرات الزراعية في دول عينة البحث . وهذا ما اكدته معنوية النماذج المستخدمة ، حيث كانت قيم (F) المحسوبة أكبر من قيم نظيراتها الجدولية . وهذا بدوره يعني معنوية المتغير المستقل في جميع النماذج المحسوبة حيث كانت قيم (T) المحسوبة اكبر من قيمة نظيراتها الجدولية مما يعني ان زيادة الاستثمار الاجنبي المباشر في الزراعة أدت بدورها الى زيادة اجمالي الصادرات الزراعية في دول عينة البحث خلال السلسلة الزمنية المستخدمة في البحث . وهذا يتفق مع أطر النظرية الاقتصادية ، ومع معظم البحوث الاقتصادية التي اجريت في هذا المجال على دول أخرى . كما ان قيم معامل التحديد للنماذج اعلاه اشرة الى ان المتغير المستقل كان يؤثر بشكل مهم على المتغير المعتمد . فضلاً عن ذلك فأن قيمة دربن واطسن في نموذج تونس وقعة في منطقة القبول مما يعني خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي ، في حين وقعت في المنطقة الحرجة بالنسبة لنموذج المغرب ووقعت في منطقة الرفض الموجب بالنسبة لكل من نموذجي (مصر و الاردن) مما يعني عدم خلوهما من مشكلة الارتباط الذاتي ، الا ان هذا لا يؤثر على البحث لان هذه النماذج لا تستخدم لأغراض التنبؤ المستقبلي .

الاستنتاجات :

١-يعد الاستثمار الأجنبي احد الوسائل المتاحة والرخيصةوالأمينة في تعزيز نمو وكفاءة الاقتصاديات النامية .

٢-أصبح الاستثمار الأجنبي الخيار الأفضل وربما الوحيد أمام الدول النامية في تمويل مشاريعها التنموية بعدما عجزت جميع الوسائل الأخرى سواء المحلية أو الدولية عن تمويل هذه المشاريع بسبب انخفاض المدخرات المحلية وعدم امتلاك التكنولوجيا والخبرات الكفوءة وكذلك بسبب صعوبة الإيفاء بالديون الخارجية بخدمات تلك الديون .

التوصيات : من خلال الدراسة نوصي بـ :

١. إلزام الشركات الأجنبية في المساهمة بنقل التكنولوجيا الحديثة والعمل على رفع الكفاءات الوطنية من خلال التدريب والتعليم المستمر .

٢. زيادة توعية وتشجيع أبناء المجتمع على الادخار من اجل زيادة المدخرات المحلية وتوجيهها نحو خدمة برامج التنمية الاقتصادية .

٣. الاستفادة من الاستثمارات الأجنبية ولا سيما في تطوير السلع التصديرية وجعلها قادرة على المنافسة في الأسواق العالمية من حيث الكفاءة والسعر .

Impact of FDI policies in the agricultural sector on agricultural economic variables (case study in selected developing countries)

for the Period 1994-2016

Okba Mohammed Nori Al-Aka Miss Rihal Subhe Qasim

Economy of Agriculture Department /College of Agricultural and Forestry / Mosul University

Experimental economic literature has received a large number of studies that have analyzed the causal relationship between the use of foreign direct investment policy (FDI) and economic growth using both classical models of modern economic growth or using modern growth models by studying the determinants of economic growth .However, most studies and research, if not all, have overlooked the impact of foreign direct investment policy on sectoral economic variables. Since most developing countries are agricultural countries that suffer from the backwardness of their agricultural sector, the development of these countries must be through The development of the agricultural sector, as it also suffers from the widening gap between its domestic savings and investment needs because of the scarcity of capital, so the policy of foreign direct investment may be the golden key to the growth of their economies by increasing rates of

growth of the agricultural sector. In order to prove this idea, the research aimed at measuring the impact of foreign direct investment policy in agriculture on agricultural economic variables in a selected sample of the Arab countries. The agricultural sector constitutes an important percentage of the national product because it is a non-oil country. , But it is not insignificant compared to the oil countries as in Egypt In order to verify the research objective, it was based on a time series of (26) years and using the method of the smallest squares. The main results of the research in general are the significant effects of foreign investment policy in agriculture on various economic variables. In order to attract more foreign direct investment inflows to increase growth rates in the agricultural sector and thereby increase economic growth rates .

المصادر

يرثان ، جميل بيل (1970). الاستثمار الدول ، طبعة (1) منشورات عويدات ، بيروت

السعيد، محمد السيد (1968) . الشركات عابره القومية ومستقبل الظاهرة القومية ، عالم المعرفة (107) ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت

السامرائي ، دريد محمود (٢٠٠٦) . الاستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات القانونية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت .

صقر ، عمر جميل (٢٠٠١) . العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة ، طبع ونشر وتوزيع الدار الجامعية ، لبنان

العبوي ،إبراهيم حسن (١٩٧٦ .) مدى واقعية الآمال المفقودة على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، المؤتمر العلمي الأول للاقتصاديين ، القاهرة .

مبروك ، نزيه عبد المقصود (٢٠٠٧) . الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية .

محمد ، أميرة حسب الله (٢٠٠٥) . محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية ، الدار الجامعية

المغربي ، متنوي إبراهيم حسن (٢٠١١) . دور حوافز الاستثمار في تعجيل النمو الاقتصادي ، الإسكندرية

الوادي ، محمود حسين (٢٠٠٩) . أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الحد من الفقر في الدول النامية ، طبعة (1) ، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن

Caravan motto , N, (1999) " Foreign Direct Investment and Poverty Reduction in Developing Countries " acdicida . gc . ca / INET , IMAGES.NSF .

Dirk TevledeWillen (2000) , "Policies Towards Foreign Direct Investment in Developing Counties : Emerging Best- Practices and Outstanding Issues," www.odi.org.uk.

Hans – Rimbert Hemmer (1993) , The Importance of Foreign Direct Investment for the Economic Development Economies , The Economic Journal , volume (7) , printed by BuchrucherEugene Gob Tublingen .

Hoa , N, T , P , (2000) "Contribution of foreign Direct Investment to Poverty Reduction : The Case of Vietnam in the 1990 " zef . de , module FDI and Poverty in Vietnam (Nov . 02) .

Jenkins R. (2006) " Globalization FDI AND Employment in Vietnam / www.unctad.ory /en /docs / iteiit / 2006 / pdf

Kojima Kiyoshi (1982) , Direct Foreign Investment , Billing and Sons Ltd., Guild Fed , London .

Lindert P. A. (1998) , International Economics , Eighth Edition , Boston .

Ohno , k (2003) " Pro – Poor Growth and Aid Coordination from the Japanese Perspective " www.grips.ac.jp /forum / shide / DFID4. ppt :

Tovm , N . (2003) " The Nexus of Economic Growth Employment and Poverty during Economic Transition : An Analysis of Armenia , Kazakhstan , Kyrgyzstan , Moldova , Tajikistan and Uzbekistan .

Statistical Information .

United Nations (2000) , The Role of Foreign Direct Investment in Economic Development in ESCWA Member Countries , New York .